الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق

م.م ستار شدهان شياع الزهيري
كلية القانون / جامعة واسط

المقدمة

تعد قضية الإصلاح الاقتصادي احدى القضايا الرئيسة التي تهم دول الجنوب والمنظمات الدولية بشكل خاص، وبانهيار المعسكر الاشتراكي الذي يتبني نظام الاقتصاد المركزي والتحول السياسي والاقتصادي في دول وسط وشرق أوربا اللذين كان لهما انعكاسات ايجابية على انتشار الإصلاح الاقتصادي وتوسيع الإصلاح السياسي عبر تطبيق الديمقراطية الحقيقية في الكثير من دول الجنوب. وتعد مرحلة عقد التسعينيات من القرن الماضي الأوسع انتشارا في توسيع المبادئ الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي.

وتأتي أهمية البحث من خلال معرفة العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية. ان الديمقراطية كآلية ادارة الحكم الصالح المؤمنة بالتعددية والتعايش السلمي بين طبقات المجتمع لها انعكاس كبير على الإصلاح الاقتصادي.

ان النظم الديمقراطية تسعى من خلال وجودها في السلطة الى تحقيق أهدافها وبرامجها الهادفة الى تحقيق الاستقرار السياسي والمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في ادارة مؤسسات الدولة.

فرضية البحث:

ان تحقيق الديمقراطية من خلال وجود نظام الحكم الصالح أولاً يساعد على نجاح الإصلاح الاقتصادي وهذا يؤدي الى التطور الاقتصادي.

اشكالية البحث:

غياب السياسات التنموية وشيوع ظاهرة الفساد من القضايا التي تواجه الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الاول: معايير وآليات الحكم الصالح

نوضح في هذا المبحث مفهوم وتعريف الحكم الصالح، ومعايير وآليات الحكم الصالح.

اولا:مفهوم الحكم:

الحكم (governance) مفهوم يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وادارتها شؤون المجتمع وموارده. وهو يعني نظام إدارة الدولة بمشاركة القطاع الخاص والقطاع العام. وغالباً مايستعمل مفهوم الحكم الصالح أو الرشيد (good governance) لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لادارتها شؤون المجتمع باتجاه تطوري ديمقراطي. وهو يعبر عن التزام نظام ادارة الدولة بتطوير موارد المجتمع وتطور المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم في العجلة السياسية وإدارة موارد البلاد الاقتصادية.

ان الحكم الرشيد يعنى باتخاذ القرارات التي تخص النشاط الاقتصادي والتوزيع والعلاقات مع الاقتصادات الأخرى. وهو يؤثر على قضايا اجتماعية أساسية مثل التوزيع العادل للثروة والمشاركة العادلة في أدارة مؤسسات الدولة. أما في المجال السياسي فهو يشمل عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات العامة من الدولة وأجهزتها

المختلفة بما يشمل شرعية الدولة وفصل السلطات وضمان الحريات العامة والانتخابات الديمقراطية. ويشمل المجال الإداري كذلك تطبيق القرارات من ادارة عامة فاعلة ومسؤولة[١].

ثانيا: تعريف الحكم الصالح:

هناك عدة تعريفات عرفت الحكم الصالح من قبل المنظمات الدولية منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد عرفه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة عام ١٩٩٧، بأنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في ادارة شؤون البلد على جميع المستويات. يتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية وحل خلافاتهم[٢]. وعرف البنك الدولي الحكم الصالح بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام.

و يشمل هذا التعريف ما يأتي: –

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومة على ادارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها[٣].

وعرف تقرير الوكالة الكندية للتنمية الدولية (IDEA) الصادر عام ١٩٩٨ الحكم الصالح بأنه الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية[٤]. وتهدف الديمقراطية الى تقديم حلول لكافة المشاكل الاقتصادية والسياسية من خلال تداول السلطة، فمبدأ تداول السلطة يجعل مؤسسات القرار بكل ممارساتها مكشوفة للمتناوبين على الحكم [٥].

ومن خلال نظرة إلى طبيعة التعريفات نلاحظ ان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد على دور المؤسسات الدستورية في إدارة مؤسسات الدولة عبر توسيع مشاركة المواطنين في إدارة هذه المؤسسات بما يضمن حقوق المواطنين.

أما تعريف البنك الدولي فيؤكد دور مؤسسات الحكم القوية في ادارة البلاد ورفع المشاركة السياسية. وتحدد الحكومات الإطار للسياسات الاقتصادية وتعيد توزيع الثروات وتؤمن الاستثمارات. ووضع التشريعات التي تنظم حقوق الامتلاك والملكية الفردية وسياسة الإصلاح الاقتصادي. ومن جهة أخرى يقوم الحكم الصالح على المبادئ والقيم والممارسات التي توجه مؤسسات الحكم التي تؤدي الى شفافية في وضع السياسات وآليات اتخاذ القرار والمساءلة للحكومات والانفتاح لدى المؤسسات السياسية، وفيما يخص تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية للحكم الصالح. الذي تؤكد فيه أهمية اشراك القوى الأخرى المكونة للمجتمع في عملية ادارة الدولة[٦].

نلاحظ من خلال تعريفات الحكم الصالح السابقة على كيفية ادارة الدولة بأسلوب ديمقراطي الهدف منه اشراك كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الموجودة في المجتمع في ادارة مؤسسات الدولة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، والغرض منه توفير البيئة الآمنة والمستقرة لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية.

ثالثا: الحكم الصالح:

ان مفتاح البناء الناجح للديمقراطيات والإصلاحات الاقتصادية هو الحكم الديمقراطي الصالح الذي يشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية صنع القرارات الحكومية. ويحتاج الحكم الديمقراطي الصالح الى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة في صنع السياسات. وتخشى الحكومات في الغالب أن يؤدي ذلك الى جعل عملية صنع القرار بطيئة. لكن كلما كانت عملية صنع القرار أكثر شمولاً لجميع الأطراف كانت القوانين واللوائح والإجراءات الصادرة عنها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين. كذلك يحتاج الحكم الصالح الى مؤسسات قابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لاتسيء استعمال السلطة ووضع القواعد الدستورية التي تنظم كيفية توزيع السلطة ومراجعتها وموازنتها الى أن تكون مؤثرة في الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة ومع ذلك هناك حاجة الى آليات اضافية للحد من سوء استعمال السلطة المرتبطة بالأعمال الروتينية، وهنا يأتي الدور الذي يلعبه الحكم الصالح. أن الحكومات ذات المؤسسات القابلة للمساءلة والمحاسبة تكون أكثر قدرة على ممارسة الحكم الديمقراطي وإدارة الدولة مما يجعلها تتمتع بدعم جماهيري أكبر. أما الحكومات التي تفتقر الى المؤسسات القابلة للمساءلة والمحاسبة فأنها من المحتمل ان لا يعاد انتخابها من الشعب وهي تعاني من عدم الشرعية وقلة الكفاءة وتتعرض الى أزمات سياسية واقتصادية تؤدي في النهاية الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم التاثير في الأمن الوطني والقومي للبلاد.[٧]. فالديمقراطية بمعناها الواسع التنافسي الايجابي تضمن تداول السلطة وتداول السلطة يضمن الاستمرارية في إدارة المؤسسات الحكومية. وهي عوامل غاية في الأهمية لتحقيق الاصلاح الاقتصادي لأن تداول السلطة يعني اعادة توزيع السلطة والثروة لمصلحة الناس. هذا يعني ان الحكم المؤسسي الصالح هو الضامن لمصالح جميع المواطنين.[٨].

وللحكم الصالح خصائص يمكن اجمالها بما يأتي:

- وجود صيغة حكم مستقرة ومسار ديمقراطي سلمي لتداول السلطة.
- اقامة دولة القانون والقضاء المستقل.
- احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة.
- اقامة ادارة عقلانية وراشدة تعطي البعد الاجتماعي للتنمية أولوية وتسهم في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- وجود نظم محاسبة ومساءلة سياسية وإدارية.
- توفير المعلومات الثقافية.
- رفع مستوى المشاركة الشعبية وترسيخ الشرعية السياسية.
- وجود ادارة فاعلة ومسؤولة مستقلة عن نفوذ السياسيين.
- اتباع سياسات تمكين المرأة والفقراء والمهمشين اجتماعيا.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وإقامة شبكات الحوار والاتصال بين الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص[٩].

رابعا: معايير الحكم الصالح:

هناك عدة معايير للحكم الصالح وهذا يعني عدم وجود معيار محدد ويعود ذلك لاختلاف التفسيرات لمفهوم الحكم الصالح نفسه من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية ومراكز الدراسات كل حسب اختصاصه من جهة، واختلاف الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستوى التطور بين شعوب العالم من جهة أخرى، لذا سنتطرق في هذا السياق الى أكثر المعايير دقة وموضوعية في الطرح. وفي هذا الصدد يتيح البنك الدولي قاعدة بيانات عن مؤشرات الحكم والفساد في دول العالم.. ونركز هنا على ثلاثة معايير تحليلية للحكم الصالح:-

المعيار الأول:- عملية اختيار المسؤولين ومراقبتهم ومحاسبتهم و يحتوي على مؤشرين:

أ- التمثيل والمساءلة: وهما يعبران عن مراحل تطور العملية السياسية والحقوق المدنية والحريات السياسية ويقيسان الدرجة ومستوى الحرية وعلى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار المسؤولين، ويؤكدان على استقلالية وسائل الاعلام والصحافة.

ب-الاستقرار السياسي وغياب العنف. ويضمّان مؤشرات عدم استقرار الحكومة القائمة.(١٠)

المعيار الثاني: احترام المواطنين والدولة إلى المؤسسات التي تحكم الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو يضم مؤشرين:

أ- سيادة القانون: مستوى وعي وثقة المواطنين بالقواعد القانونية التي تحكم المجتمع، واحترام هذه القواعد، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الملكية الفكرية.

ب-مراقبة الفساد، وهو مقياس استعمال السلطة العامة للمصلحة الخاصة.

المعيار الثالث: قدرة الحكومة على تكوين السياسات الأساسية ووضعها حيز التنفيذ وهو يضم مؤشرين:

أ- فعالية الحكومة: وهي تعبر عن كفاءة المسؤولين الإداريين واستقلالية الإدارة عن المسار السياسي. ومدى التزام الحكومة بسياساتها وصدقية هذه السياسات.

ب-قدرة الحكومة على انتاج سياسات جيدة ووضعها حيز التنفيذ. ومن هذه السياسات استخدام أدوات لمراقبة الجودة والأسعار، والاشراف على النظام المصرفي.

وتحتاج هذه المعايير الى استقرار سياسي واجتماعي. ومؤسسات مجتمع مدني واحترام القواعد القانونية، وتوسيع المشاركة السياسية وإقرار التعددية والتداول السلمي للسلطة وانتخابات عامة دورية، وإدارة اقتصادية فاعلة، ومشاركة المواطنين في اتخاذ معظم القرارات، أي بوجود تفاعل بين السلطة الحاكمة والمجتمع وهذه هي مبادئ الديمقراطية الحديثة.(١١).

خامسا: آليات تحقيق الحكم الصالح:

يعد الوصول الى الحكم الصالح من التحديات المستمرة التي تتطلب الكثير من المبادرات عند القطاع العام والخاص ومن منظمات المجتمع المدني. أن هناك آليات يمكن استعمالها لمواجهة هذا التحدي ويمكن للمواطنين استخدام هذه الاليات لإنشاء المؤسسات القابلة للمحاسبة والمساءلة (١٢). وهذه الآليات هي: -

- زيادة مستوى الشفافية. من خلال امكانية الحصول على المعلومات، أن تكون هذه المعلومات وثيقة الصلة بالقضية المعنية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، يجب أن تكون المعلومات حديثة وشاملة
- حرية الأعلام: تعزيز تدريب الصحفيين في اعداد التقارير حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وكشف الفساد من خلال تدريب الصحفيين على دراسة السياسات والقوانين واللوائح ووضع اليات لحماية الصحفيين وضمان حقوقهم المهنية.
- زيادة المشاركة العامة في صنع السياسات واتخاذ القرار من خلال:

١- نشر مسودات جميع القوانين.

٢- اعطاء المواطنين حق الاعتراض على القوانين واجراء استفتاء على القوانين.

- الحد من هيمنة المسؤول الحكومي من خلال توضيح القوانين حتى لايسمح بتعدد (تفسير القوانين).
- إلغاء القوانين المتقاربة والمزدوجة والمعقدة.
- تقليل الأعباء القانونية: يجب تقليل القيود والشروط القانونية والإدارية التي لاتتوافق مع مصالح الافراد بشكل عام. مثل الخطوات اللازمة لتسجيل الشركات فاذا طالت الخطوات والفترة اللازمة لتسجيل الشركات فأن ذلك يصبح بنية خصبة للفساد.
- القضاء على الشروط المسبقة التي تؤدي الى جعل تكاليف العمل بأنظمة الرقابة بموجب القانون أقل من تكاليف العمل بخلاف القانون.[١٣].
- اصلاح الهيئات الحكومية كتخفيض البيروقراطية المعقدة لأنها تصير أرضاً خصبة للفساد فالروتين الإداري والبيروقراطية المعقدة تسمحان وتشجعان الموظفين على المعاملات التفاضلية وطلب الرشاوى وتأخير تقديم الخدمات ويكون الإصلاح بالطرق الاتية:
  - وضع وتنفيذ مواثيق للشرف والسلوك.
  - التقييم المنتظم لأداء الهيئات الحكومية.
  - المراجعة المستقلة والمنتظمة للموازنات.
  - المراجعة المنتظمة لأصول الموظفين العموميين ومصالحهم المالية.
- تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية ويتم من خلال:
  - ايجاد موظفين مدنيين ذوي مؤهلات جيدة.
  - توفير موارد مالية وفنية لتطبيق القوانين.
  - تطبيق أساليب جديدة لتخفيض التكاليف وتحسين فاعلية تنفيذ القوانين وتشجيع كفاءة السوق.
- تقوية الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية وتشكيل لجان المراقبة التشريعية التي تراقب تنفيذ السياسات من السلطة التنفيذية.
- اصلاح السلطة القضائية حتى تتمكن من تطبيق القوانين بكفاءة من خلال:

- توفير آليات بديلة لفض النزاعات.
- اقامة نظام المحققين في الشكاوى المقامة ضد الدولة.
- انشاء محاكم للمحققين في الشكاوى المرفوعة ضد الدولة.

○ محاربة الفساد:

من خلال تحديد ودمج القوانين والأنظمة القانونية:

- انشاء لجان لمكافحة الفساد.(١٤).

○ تشجيع قيام نظام اللامركزية الإدارية، وذلك لجعل الحكومة أكثر قرباً من الشعب، ولأن المجتمع يميل الى المزيد من المشاركة في السياسات المحلية. فأن اللامركزية يمكن أن تسخر هذه الميول في تكوين حكومات محلية أكثر مشاركة من قبل أطياف المجتمع ويتم من خلال تبني المبادئ الآتية:

- تحديد المسؤولية للحكومات المحلية.
- تحويل الحكومات الى قوة وسلطات كافية للقيام بمهامها بطريقة فعالة.
- تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والبشرية والفنية الكافية.
- وضع آليات للتغذية العكسية لتمكين المواطنين من خلالها للتعبير عن ارائهم.
- وضع أنظمة محاسبية جيدة.

○ تعزيز مبادئ حوكمة الشركات داخل شركات القطاع العام. وهذا أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو والإصلاح الاقتصادي لأنها تسهم بشكل اكبر في اجمالي الناتج القومي والدخل باستخدام رأس المال في الدول الناشئة والمتحولة. ويتم ذلك بتأسيس مبادئ حوكمة الشركات داخل القطاع العام قبل الدخول بالخصخصة وذلك بتبني سياسة تحويل الشركات العامة الى شركات مساهمة حتى تتمكن من المنافسة.

○تشجيع قيام وتأسيس منظمات المجتمع المدني ويتم ذلك بإزالة الحواجز القانونية التي تمنع تأسيس منظمات المجتمع المدني.

○اشراك جمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ادارة الأمور السياسية والاقتصادية في البلاد.(١٥).

المبحث الثاني: الاصلاح الاقتصادي

سوف نشير في هذا المبحث الى مفهوم الاصلاح ونتطرق الى الاصلاح الاقتصادي واجراءات الاصلاح الاقتصادي وكالاتي:

اولا: مفهوم الإصلاح:

ان المقصود بالإصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء أكثر اصلاحاً يقابل ذلك في اللغة الانكليزية (the Reform) وبالفرنسية (La Reform) أي تعديل الاتجاه المرغوب فيه.

والإصلاح في النظام الاقتصادي يعني إصلاح المؤسسات الاقتصادية وهيكلية الإنتاج واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتخفيض الطلب وزيادة العرض. وهو تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية

متناغمة مع ماهو متاح من موارد. وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وتقويم العملة المحلية. الغرض منه ضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي(١٦). وقد أوضح د. عبد المعظم سعيد في كتابة ثمن الإصلاح أن هناك طرائق مختلفة في تبني الإصلاح تختلف من دولة الى أخرى وهي:

١- الإصلاح القسري:

ويأتي هذا الاصلاح من قوى خارجية بقوة السلاح فقد كانت ألمانيا واليابان وايطاليا دولا صناعية متقدمة خلال النصف الأول من القرن العشرين مع ذلك فقد فرض قادتها سياسات شمولية أدت الى حالة من تدمير البنى السياسية والاقتصادية لتلك الدول. وبعد الحرب العالمية الثانية جاءت الدول الغربية المتضررة لكي تعيد هذه الدول سياسياً واقتصادياً وثقافياً واثمرت جهود الإصلاح عن نمو وتطور هذه الدول من الناحية السياسية والاقتصادية. كذلك يشمل عملية التغيير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق بعد ما كان يتبني نظام الحزب الواحد والنظام الاقتصادي المركزي ثم تحول بعد سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ الى نظام ديمقراطي تعددي وتبني نظام الاقتصاد الحر والتحول إلى اقتصاد السوق.

٢- أما التجربة العالمية الرابعة فهي التجربة الكلاسيكية العالمية التي جرت من خلال التطور التدريجي عبر فترات زمنية طويلة استمرت قروناً وحدثت في غرب أوربا وشمال أمريكا وجاءت من خلال تطور السوق الرأسمالية والتوسع في حقوق الأفراد والانتهاء بالديمقراطية التي نعرفها اليوم.(١٧).

أذن فالإصلاح السياسي والاقتصادي يحتاج الى تضافر الجهود الوطنية والتأييد الشعبي حتى يصل الى النجاح وتحقيق التطور. وكذلك على المستوى الإقليمي يتطلب التعاون بين مجموعة الدول المكونة للإقليم، أي أن تتوافر في الإقليم قوى وحوافز للإصلاح تدعم بعضها بعضا، وما نجاح تجربة دول شرق وجنوب آسيا يعود إلى دور اليابان في دعم هذه الدول وتقديم التكنولوجيا والمعرفة اليابانية الى تلك الدول وهذا ما أثمر عن نجاح الإصلاحات الاقتصادية في دول جنوب شرق أسيا واحتلالها موقعاً متميزاً في النظام الاقتصادي العالمي.(١٨).

٣- التجربة العالمية الثالثة في الإصلاح كانت عكس الثانية تماماً فقد جاءت نتيجة للظروف الخارجية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية فكان التغير في البداية في الإصلاح السياسي. وأسهمت هذه الظروف في اقامة نظم ديمقراطية وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية. وشجعت دول أوربا الشرقية على الانفتاح السياسي والاقتصادي على دول الاتحاد الأوربي ومن ثم الانضمام الى الاتحاد الأوربي الذي أسهم في دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي في أوربا الشرقية. والذي أثمر عن جذب الاستثمارات الخارجية الى أوربا الشرقية التي أسهمت بدورها في النمو الاقتصادي وتطور تلك البلدان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وكل ذلك يعود لتحقيق الإصلاح السياسي في دول أوربا الشرقية الذي كان له انعكاسات كبيرة على الواقع الاقتصادي في تلك الدول.

٤- الإصلاح من الداخل ومن خلال الاقتصاد: حدث في كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق أسيا وتركيا، إذ نلاحظ نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي المتسارع والمرتبط بالتغير السياسي والتحول نحو النظم الديمقراطية، وتوسيع الحريات السياسية. وتداول السلطة بالطرق الدستورية.

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي:

يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد. ويشار اليها أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الأسواق.

ويرتبط التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض معلن هو اجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعياً الى هدف أخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية [٢٠]، وقد يكون المنطلق الحقيقي لسياسات التكيف والتثبيت المرتبط بالإصلاح هو ضرورة تقويم الاقتصاد ذي الدخل المنخفض للبلدان المتخلفة اقتصاديا ضمن الدول التي تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي مثل أوربا الشرقية والمغرب والهند وجورجيا.... الخ [٢١]. والهدف منه إنقاذها من الغرق الكامل بالديون ، وتعتمد حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي في خلفيتها المرجعية أراء وأفكار النظرية الاقتصادية الجديدة وعلى المركب الكلاسيكي الجديد القائم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي. كما طالب بذلك الكلاسيكيون القدامى وبخاصة ادم سميث والطلب الكلي الفعلي الذي طالب به الكنتربون.[٢٢]، ويأخذ المركب الكلاسيكي الجديد من اهتمام الكلاسيك بالآلية السعرية التي تعطي الأولوية في تحقيق التوازن وكبح التضخم لامتصاص فائض السيولة والتحكم في كمية النقود المتداولة (أي امتصاص فائض الطلب عن العرض). وقد اخذ المركب الكلاسيكي خطة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي هي هيئة مزيج من أقتصادات العرض وأفكار النقديين لاسيما ميلتون فردمان رائد مدرسة جامعة شيكاغو، وحرك هذا المزيج بدرجات متفاوتة سياسات المحافظين الجدد الذين سادوا المسرح السياسي الغربي لاسيما ريغان في الولايات المتحدة وتاتشر في بريطانيا كما حرك فكر المسؤولين في صندوق النقد الدولي.[٢٣].

تهدف عملية الإصلاح الاقتصادي الى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول وإيجاد حلول للمشاكل الأقتصادية والاجتماعية وهذه الأختلالات هي العجز في الموازنة العامة، وانخفاض الاحتياطات، وعجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية، واختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وانخفاض انتاج المشاريع العامة، وعدم انتظام النظام الضريبي وتخلفه، وهذه الاختلالات لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني اضافة الى تفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع.[٢٤].

ويرى فريق من المحللين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية قبل تطبيق الإصلاح يرجع الى العوامل الخارجية قبل تدهور شروط التبادل وتباطؤ الطلب على الصادرات وتدهور الأسواق المالية الدولية. في حين يرى فريق ثانٍ أن التدهور يرجع الى تطبيق سياسات كلية غير مستدامة. وتشير الدلائل الى انه في أغلب الحالات تكون راجعة لمزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى اعتماد برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي. وقد تم تطبيق

الإصلاحات الاقتصادية غداة أزمة الديون للعالم الثالث أوائل الثمانينات ولاسيما أزمة المكسيك عام ١٩٨١ ومن ثم دعم صندوق النقد والبنك الدوليين للإصلاحات الاقتصادية في دول الجنوب لاسيما في المنطقة العربية (المغرب، تونس) ودول أمريكا اللاتينية. [٢٥].

ثالثا: إجراءات سياسات الإصلاح الاقتصادي:

ان الاختلالات التي تعاني منها الدول المعنية التي تم ذكرها سابقاً تعود الى سبب رئيس هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان وتحديداً حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للاسواق، والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال).[٢٦]، وعليه فان الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين، يجري تنفيذها على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: وتتكون من الإجراءات التي ترمي الى تحقيق التثبت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي. هذه الأجراءات مدتها قصيرة. ويدعمها صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: تشمل الإجراءات التي تهدف الى ارتفاع النمو على المدى الطويل من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة عليها (تحرير الأسعار في الأسواق وعوامل الإنتاج للعرض والطلب) من جهة وتقليص القطاع العام الى الحدود الدنيا. وتوسيع مشاركة القطاع الخاص (الخصخصة) من جهة ثانية، وهذه الإجراءات يدعمها البنك الدولي[٢٦].

وتختلف الإجراءات بحسب ظروف البلد المعني لكنها تطبق في أغلب البرامج وهذه الإجراءات هي:

- خفض الانفاق الحكومي.
- فرض الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات العامة.
- إلغاء الرقابة على سعر صرف العملة الوطنية.
- إلغاء تحديد أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الكمر كية تدريجياً، وإلغاء جميع أشكال الحماية للإنتاج الوطني.
- التوجه نحو تشجيع الصادرات.
- حرية حركة رؤوس الأموال واتخاذ الإجراءات التشجيعية وإصدار التشريعات التي تشجع على دخول الاستثمارات الأجنبية الى البلد.
- تقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المرافق والمنشأت الحكومية.

كان لتلك الإجراءات أثار سلبية لاسيما على الصعيد الاجتماعي أدت الى زيادة البطالة والفقر وزيادة المشاكل الاقتصادية مما انعكس سلباً على أوضاع البلدان المعنية بالإصلاح الاقتصادي منها (مصر، والمغرب، وتونس، والمكسيك، والأرجنتين).[٢٨] لذلك أدرك المسؤولون في صندوق النقد والبنك الدوليين الآثار السلبية لسياسات

الاصلاح الاقتصادي السابقة وتم تغيير سياسات الإصلاح الاقتصادي عبر الاهتمام أولاً بالصحة والتعليم وترك الخيار للدول في تطبيق سياساتها بعد أن كان صندوق النقد الدولي يفرض إجراءات صعبة على الدول التي تروم تطبيق الإصلاح الاقتصادي التي هي بأمس الحاجة الى قروض من صندوق النقد والبنك الدولي لمعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي:

سوف نشير في هذا المبحث الى مقومات الديمقراطية وعلاقة الديمقراطية بالاصلاح السياسي والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي:

اولا: الديمقراطية والإصلاح السياسي:

أن الديمقراطية تعد شرطاً أساسا لتحقيق التطور السياسي وذلك من خلال حزمة من الإصلاحات السياسية الهادفة الى تحقيق ونجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن. وهي تعني المشاركة السياسية التي هي جوهر العملية الديمقراطية ويهدف النظام الديمقراطي الى تحقيق جملة من المبادئ الآتية:

- احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.
- احترام القانون.. وضمان احترام الدستور.
- وجود آلية واضحة لتداول السلطة سلمياً وقانونياً عبر آلية الانتخابات الدورية.
- السماح بوجود تعددية حقيقية واحترام المعارضة وضمان حقها في الترشيح والنقد والمشاركة في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.
- توسيع المشاركة واللامركزية السياسية في اتخاذ القرار من أجهزة الحكم المحلي.
- توسيع دور مؤسسات المجتمع المدني وحرية تأسيس النقابات والجمعيات المهنية المختلفة.
- اعتماد مبدأ المواطنة في اعطاء حق المشاركة في ادارة مؤسسات الدولة.
- الاعتماد على الرشد والعقلانية وتدقيق المعلومات وشفافيتها وسهولة الوصول اليها واستقلالية الهيئات والمؤسسات المختصة لجمع المعلومات وأهمية الحوار العلني.[٢٩].

وتعد هذه المبادئ أساسية في انجاح العملية الديمقراطية، وفي سياق ذلك فأن الإصلاح السياسي يهدف الى بناء نظام سياسي قائم على الشرعية والمشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملتزمة. وهذه المشاركة تعتمد على إتاحة الفرص المتساوية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم.مع الإشارة الى بناء المؤسسات الدستورية على وفق أسس قانونية، ويشمل الإصلاح مؤسسات الدولة وسلطاتها كافة(القضائية والتنفيذية والتشريعية) لكي تتلاءم مع مجريات تطور العملية الديمقراطية في بلدان العالم لاسيما وان الديمقراطية تستطيع التكيف مع أي مجتمع مهما كان المستوى الذي يحظى به في المجال السياسي والاقتصادي وهذا ما نلاحظه في الهند بوصفه بلدا ناميا واليابان بوصفه بلدا ملتزما لذلك فالدول التي تتطلع الى الإصلاح الاقتصادي عليها البدء قبل ذلك بالإصلاح السياسي وسيادة دولة القانون وبناء المؤسسات السياسية

والاقتصادية، وضمان الاستقرار السياسي، وهذا هو سر نجاح الإصلاحات الاقتصادية في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تتبني نظام الاقتصاد الاشتراكي ونظام الحزب الواحد فيها في عقد الثمانينات من القرن العشرين.(٣٠).

ان النظام السياسي السائد في العالم الرأسمالي يتسم بالديمقراطية وأن التطلع نحو تحويل اقتصاد بلدان العالم الثالث الى اقتصاد السوق الحر،يأتي ضمن الرغبة في دمج اقتصاد تلك الدول بالاقتصاد العالمي. وعلى بلدان العالم الثالث إجراء إصلاحات سياسية والا فأنها سوف تقع في معضلة الفساد الإداري والمالي الذي يؤدي الى هدر الأموال وموارد البلاد لاسيما أن كثيرا من النخب الحاكمة في دول العالم الثالث تستغل وجودها في السلطة لتكوين ثروة مالية ضخمة على حساب الشعب كما هو الحال مع الرئيس سوهارتو في أندنوسيا.

وقد أوضحت التقارير الدولية التي نشرت أن العديد من دول العالم الثالث تعرضت الى عملية نهب من جانب النخب الحاكمة وعلى أعلى مستويات صنع القرار، وأن بعض رؤساء دول وحكومات أكثر هذه البلدان فقراء تمكنوا من جمع ثروات تقدر بمليارات الدولارات، إذ يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٤ الى أن الرئيس الأندونيسي الأسبق سوهارتو تمكن خلال مدة حكمه (١٩٩٧ – ١٩٩٨) من جمع ثروة تتراوح بين (١٥ –٣٥) مليار دولار، والرئيس الفلبيني الأسبق ماركس تمكن خلال مدة حكمه (١٩٧٢ – ١٩٨٦) من جمع ثروة تتراوح بين (٥–١٠) مليار دولار. وهذا يوضح لنا أن عدم وجود إصلاحات سياسية وديمقراطية يؤدي الى المزيد من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة والفساد يستهلك سيادة القانون. وسيادة القانون هي الشرط الأساس للاقتصاد والسوق، اذ ان أحدى آليات الديمقراطية هي محاربة الفساد في حالة انتهاك سيادة القانون لن تكون هناك حقوق الملكية الخاصة وتنفيذ القانون وضمان الاستثمارات الأجنبية وبالنتيجة فأن هذه العملية برمتها تؤدي الى فشل الإصلاحات الاقتصادية، اذ تحتاج الإصلاحات الاقتصادية الى أنظمة قانونية فعالة قادرة على ضمان حقوق وامتيازات المستثمرين والقطاع الخاص.(٣١).

وحين بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول التي لم تستكمل مقومات البناء الديمقراطي وتحديث مؤسسات الدولة وإصلاح المؤسسات السياسية ذهبت برامج الإصلاح الاقتصادي الى مزيد من الفقر، ومن خلال دراسات ميدانية دقيقة قامت بها مؤسسات دولية حكومية وغير حكومية، أوضحت أن هذا الفقر يرجع في جانب كبير منه الى انتشار الفساد وانعدام الشفافية في المعلومات وتقليص دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وعدم وجود إصلاحات سياسية حقيقية في الدول التي تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي في عقد التسعينيات من القرن العشرين.(٣٢).

على صعيد آخر ان عدم تطبيق الديمقراطية واجراء إصلاحات سياسية يؤدي الى:

- تقليص معدلات التنمية والحد من تدفق الاستثمارات المباشرة.
- انكماش الموارد الحكومية وإساءة استخدامها.
- تفشي القيم السلبية وعدم احترام القواعد القانونية والالتفاف على القواعد والنظم والتعليمات المسنة والمكتوبة بصفة عامة وتخريب العمل المؤسسي.(٣٣).

على صعيد آخر فعلى الرغم من اجراء إصلاحات شكلية في معظم الدول النامية واجراء الديمقراطية الضعيفة، فأن هذه الإصلاحات بدأت من النخب الحاكمة السلطوية وهذه النخب سمحت بأجراء إصلاحات سياسية محدودة وضعيفة وهناك نفوذ سياسي من السلطة الحاكمة هذه الإصلاحات السياسية مصيرها الفشل لأنها لاتسمح بالمشاركة الفاعلة للمواطنين في صنع القرار.[٣٤]. غير أن منظومة الحكم الديمقراطي تتصف بالتعددية الحزبية وتداول السلطة. وهذه التعددية تحول دون إنفراد طرف سياسي بالقوة والنفوذ اذا نضع الطرف المنافس من الأقلية البرلمانية في حالة رصد دائم يحصي هفوات الحكومة وأخطاءها. فمبدأ تداول السلطة يجعل مؤسسات القرار بكل ممارساتها واضحه على المتناوبين على الحكم، مما يفضي الى كثير من المعوقات التي تواجه الحكومة غير الديمقراطية مثل الفساد وعدم احترام القانون وضمان حقوق الأقليات وسوء توزيع الموارد.[٣٥]. لذلك فأن الإصلاح يحتاج الى نوعية من التشريعات تتلاءم مع المواثيق الدولية الداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاح النظم القانونية لكي تكون أكثر عدلاً في تحقيق المساواة، والعمل على فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)[٣٦].

ثانيا: مقومات الديمقراطية:

الديمقراطية منظومة من القيم التي ترتكز على بعض المقومات والمرتكزات الأساسية التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية والقانونية، وهذه الضمانات المؤسسية والقانونية التي يوفرها النظام الديمقراطي هي التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للعطاء والتحرك أن جوهر الديمقراطية الحقيقية يقوم على الممارسة الحرة والفعلية للحقوق التي يضمنها القانون وتضمنها الاتفاقيات الدولية لذلك سوف نشير الى أهم مقومات الديمقراطية:

- احترام حقوق الإنسان: ان الديمقراطية هي التي تضمن للمواطن حقه في التعبير عن الرأي وحقه في التجمع أو الانتماء الى حزب أو جمعية يرغب الانتماء أليها. كذلك يجب احترام حرية الرأي والتعبير، وكذلك ضمان حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [٣٧].
- التعددية السياسية: تعني وجود أحزاب سياسية مختلفة التوجهات بوصفها آلية مدنية تضمن التداول السلمي للسلطة وتبادل الأفكار والحوار، ومن خلال الآلية الديمقراطية في أجراء انتخابات حرة ونزيهة يتم خلالها الوصول الى السلطة عبر صناديق الانتخابات، وهذه الآليات التي توفرها الممارسة الديمقراطية تضمن استمرار واستقرار الوضع السياسي، باعتبار المشاركة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعا تعطي المواطنين والقوى السياسية وسيلة للمشاركة المباشرة في الشأن العام ولمحاسبة المسؤولين على أدائهم، لذلك فان الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلال التداول السلمي للسلطة.[٣٨].
- وجود دولة القانون والمؤسسات: وهي الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة يتجدد أطار عملها من خلال منظومة من القوانين والتشريعات التي هي محل توافق من جميع مواطنيها،

وهذه القوانين هي التي تنظم العلاقات بين المواطنين والدولة. اضافة الى تنيظيم العلاقات بين المواطنين أنفسهم.

وجود دولة القانون والمؤسسات يرتكز على:

١- وجود دستور ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية ويحدد الصلاحيات بشكل واضح، ويحترم حقوق الإنسان ويضمن حقوق المواطنين وواجباتهم.

٢- الفصل بين السلطات، أي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يضمن التوازن بينها.

٣- المساواة أمام القانون دون تحيز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو القومية، وتمتع جميع المواطنين بالمشاركة في أدارة مؤسسات الدولة دون تمييز.

٤- الشفافية والمساءلة والعدالة.[٣٩].

مؤسسات المجتمع المدني:

وهي المؤسسات التي تأخذ على عاتقها كشف الحقائق والحصول على المعلومات وتعد وسيطاً فاعلاً بين شرائح المجتمع والدولة بمؤسساتها المتعددة، وان وجود مؤسسات المجتمع المدني يدل على وجود ديمقراطية حقيقية والمجتمع الذي يحتوي على هذه المؤسسات يعد من المجتمعات المتطورة. [٤٠]

ثالثا: الإدارة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي:

تعاني كثير من الدول النامية التي تمر بتحولات اقتصادية من عدم توافر الموارد المالية الضرورية الكافية لإنعاش اقتصادياتها وتدني الإنتاج وزيادة البطالة والفقر، وانخفاض مستوى التعليم وتدني الخدمات الصحية، وهذه السمات قد تكون عامة وتشترك فيها كثير من البلدان النامية التي كانت تخضع لسلطات حكم ديكتاتورية تنعدم فيها وجود المؤسسات الديمقراطية التي تحد من ظاهرة الفساد والمحسوبية.[٤١] لذلك كانت رياح التغيير التي حدثت في النظام الدولي في عقد التسعينيات من القرن العشرين بانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق وانتصار المعسكر الغربي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ان هذا التغير كان له تأثير ايجابي في بعض الأحيان على الدول النامية لاسيما ما صاحب من انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية التي لم تعرف الديمقراطية وآلية السوق. وهذا التحول أسهم في تبني الأنظمة في أوروبا الشرقية مبادئ الديمقراطية واجراء إصلاحات اقتصادية وتطبيق آلية السوق، وهذا ما يشجع الدول النامية على تغيير الأنظمة الاقتصادية والسياسية فيها، وذلك من خلال حزمة من الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة السياسية والتعددية الحزبية وتبني الإصلاحات الاقتصادية ومزيد من الاقتصاد الحر وتشجيع المنافسة وجذب الاستثمارات الخارجية وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية فيها، وهذا ماحصل في الجزائر.[٤٢].

وتحتاج الدول النامية الى موارد مالية لتغطية متطلبات الإصلاح الاقتصادي وذلك بسبب عدم توفير المواد المالية الكافية لنجاح عملية التغيير الاقتصادي لذلك فإنها تضطر الى الاستدانة من المؤسسات الدولية الأمر الذي يتطلب المزيد من التشريعات القانونية اللازمة لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي. وقد ربط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بين ضرورة اجراء إصلاحات سياسية والتحول نحو النظم الديمقراطية واجراء تغيرات

واسعة في الأنظمة المالية والمصرفية والمؤسسات الاقتصادية مقابل تقديم القروض الى تلك الدول التي تمر بتحولات نحو السوق الحر.

ان أدارة الحكم الديمقراطي تسعى الى المزيد من المشاركة الفاعلة للمواطنين في ادارة المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي وتتبنى أطرا قانونية ولوائح تنظيمية سليمة يعززها احترام القانون من المجتمع وكذلك توسيع الثقافة والمساءلة وهي ضرورية في القضاء على الفساد الذي يحد من تطور الإصلاح الاقتصادي (٤٣).

أن وجود مؤسسات دستورية وسلطة قضائية فعالة قادرة على تطبيق القانون وسلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ القانون وحكومة شرعية وسلطة تشريعية منتخبة من الشعب، يعطي للمستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية الثقة في أن الاقتصاد الذي يستثمرون فيه أموالهم تتم ادارته بأسلوب كفء ومؤسسات قوية ودستورية تسهم في الحد من الروتين الذي يعرقل المسار القانوني ويبطئ عمل تأسيس الشركات. والمعروف أن الأنظمة الديمقراطية تسمح بمشاركة قاعدة عريضة من القطاع الخاص وبناء وتطوير المؤسسات الاقتصادية وهذه الموسسات تحتاج الى ديمقراطية سليمة عملياً وضعف المؤسسات الديمقراطية يحد من النمو الاقتصادي (٤٤).

وهناك دراسات قامت بتحديد خصائص أو صفات رئيسة للمؤسسات تحدد اسهامها وفعاليتها في الإصلاح الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي.

الصفة الأولى: وهي تمثيل المؤسسة للمصلحة العامة للمواطنين، وهذا يعتمد على طبيعة النظام السياسي الذي بدوره يهدف الى تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

الصفة الثانية: تحقيق أهدافها ومدى التزام صانعي السياسة بالأهداف وحفظ الإصلاحات الاقتصادية. وهذا له تأثير مباشر على قرارات المستثمرين على المدى الطويل في ضوء تجاربهم العملية حيث يتورطون في استثمارات على أساس وعود بسياسات وإجراءات سرعان ما تتعرض الى عدم تنفيذها بعد إعلانها لذلك علينا أن نتوقع تعثراً في مسيرة النمو في البلدان التي لاتلتزم حكوماتها بالسياسات المعلنة.

الصفة الثالثة: للمؤسسات القدرة على الاتساق وعدم التناقض بين السياسات، حتى تكون فاعلة لاسيما في الاداء التنموي وتقديم الخدمات ووضع خطط مدروسة ومحددة لعملية الإصلاح الاقتصادي (٤٥).

أن تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية والعلمية يمكن أن يسهم فيه التخطيط المسبق والتفاعل بين المؤسسات، ويتحقق الاتجاه الصحيح في الإصلاح والتطوير حيث تتوافر الآليات الضرورية لتحقيق التوافق بين المصالح الأساسية في الميدان السياسي ومتطلبات النمو الاقتصادي لأنها تحتاج الى الوصفات العامة الموضوعة للإصلاح الاقتصادي إلى التكيف بحسب الظروف الخاصة لكل دولة تمر بمرحلة التحول الاقتصادي. ويأتي هنا الدور الذي تقوم به المؤسسات الدستورية في انجاح الوصفات الموضوعة في تطبيق آلية السوق.

لقد أصبحت مؤسسات القطاع الخاص ومراكز الفكر وأجهزة الاعلام التي تبحث عن المعلومات وكذلك منظمات المجتمع المدني الأخرى في العديد من الدول أكثر براعة ومهارة في تحديد أولويات الإصلاح السياسي والاقتصادي وكذلك حاجة المؤسسات الى أعادة بناء وتنظيم بما تتطلب مرحلة الإصلاح.(٤٦) ونظراً لكون

الحاجة لقواعد محلية أخذت تجد طريقها إلى صناعة السياسات، فأن التحدي الأكبر يكمن غالباً في نقل نوعية المعلومات الى صانعي السياسة وإقناعهم باتخاذ التوصيات اللازمة التي تؤدي الى صياغة قوانين تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي وتسهم في دعم القطاع الخاص الذي هو المحور الرئيس في نمو وتنشيط الاقتصاد الوطني. ولعل أهم التساؤلات عن دور الإطار المؤسسي في الاقتصاد الوطني يتعلق بالنظام الديمقراطي والعلاقة بين الإدارة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي ويأتي ذلك عبر تفاعل المؤسسات السياسية مع المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع خطط وبرامج محددة تسهم بدرجة كبيرة في الاستفادة من الموارد المتاحة في البلد واستخدامها بالشكل الأفضل حتى تسهم في نمو الاقتصاد المحلي. ان تحقيق التطور الاقتصادي يحتاج الى بيئة آمنة ومستقرة وهنا يتطلب الأمر تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي عبر المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع في العملية السياسية وعدم تهميش أي فئة أو طائفة من المجتمع.(٤٧)، وفي سياق ذلك فان التركيز على المؤسسات الديمقراطية أثمر عن نجاح الإصلاحات الاقتصادية خلال العقود الماضية وهذا مانلاحظه في دول أوروبا الشرقية لذلك فأن مبدأ الحكم الصالح يعطينا نظرة جديدة الى عملية التماسك الديمقراطي والحجة الرئيسة في الحكم الصالح هو أنه يتم باستخدام كلمة ديمقراطي فقط في الانتخابات الحرة والنزيهة، ولكن يجب أن يستمر عمل المؤسسات الديمقراطية بعد الانتخابات فيقوم الناخبون بمحاسبة المنتخبين على سوء استخدام السلطة الممنوحة لهم أو عدم أدائهم واجباتهم بشكل جيد. ويجب الحصول على المعلومات بسهولة وشفافية، ويأتي هنا دور وسائل الأعلام ومؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن عيوب عمل المرشحين الفائزين في الانتخابات، والحكم الديمقراطي الصالح مسؤول عن تقوية الصلة بين الأنظمة الديمقراطية المستقرة والنمو الاقتصادي لأنه يدمج مابين مفهوم الإصلاح المؤسسي واليات التنفيذ العادل للإصلاح السياسي والاقتصادي ومن هنا فان تأسيس المؤسسات تجعل الديمقراطيات والأسواق تعمل بصورة آلية على وفقً المبادئ الديمقراطية، وهذا مايجب على الحكومات التنفيذ العادل للقواعد القانونية وتحقيق العدل والمساواة بين أطياف المجتمع.(٤٨).

ان الحكم الديمقراطي يمكن أن ينجح ويخلق نظما ديمقراطية تساعد على المشاركة الواسعة لمختلف طوائف المجتمع ويوفر فرصا اقتصادية كبيرة اذا تم تطبيقه بصورة صحيحة. ولعل دول أوربا الشرقية التي انضمت الى الاتحاد الأوربي خير مثال على ذلك بعد أن فرض الاتحاد الأوربي اجراء إصلاحات سياسية واقتصادية حتى يتم النظر في طلب انضمامها الى الاتحاد الأوربي وقد حققت دول أوربا الشرقية مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي وزيادة دخل الفرد ففي جمهورية التشيك ارتفع الناتج المحلي للفرد من ٦٩٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٩٣ الى ١٥٧٠٠ دولار عام ٢٠٠٣ وفي المجر أرتفع أجمالي الناتج المحلي للفرد من ٦١٠٠ دولار عام ١٩٩٠ الى ١٣٩٠٠ دولار عام ٢٠٠٣، وانخفضت مستويات الفقر في هذه البلدان بعد أن ساعدت السياسة السليمة والخصخصة الناجحة والاستثمارات الأجنبية المستقرة ومشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني لدول أوربا الشرقية، ان الأنظمة الديمقراطية التي تهدف الى توسيع مشاركة القطاع الخاص في وضع

السياسة العامة تحقق انجازات اقتصادية كبيرة في قطاعات مختلفة في الاقتصاد الوطني وتسهم في خفض نسبة الفقر والبطالة وتطوير المؤسسات التعليمية وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين.(٤٩).

يضاف الى ذلك أن الأنظمة الديمقراطية وعبر تطبيق نظام الحكم الصالح وآلية السوق أسهمت في تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا له أثر فاعل في نمو الاقتصاد لأن نمو الاقتصاد يحتاج الى بيئة آمنة ومستقرة. كذلك تعديل التشريعات القانونية والإدارية تسهم في إزالة العوائق أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي الذي كان له الأثر الفاعل في نجاح الإصلاح الاقتصادي وهذا ما حصل في دول جنوب شرق أسيا وفي الهند.

الخاتمة:

أن تطبيق الآلية الديمقراطية عبر ادارة الحكم الصالح، هذا النظام الذي يسعى الى مشاركة المجتمع في أدارة المؤسسات من خلال تطبيق القانون والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة مع ضمان حقوق طبقات المجتمع كافة، ومن خلال هذه المبادئ يتحقق الاستقرار السياسي الذي يوفر البيئة الآمنة والمستقرة، وتعطي ثقة كبيرة للمؤسسات الدولية والدول المانحة في دعم الإصلاحات الاقتصادية اضافة الى تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية الى الداخل، وهذا مايظهر في وجود علاقة بين الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية، فالديمقراطية عبر آلياتها السابقة الذكر والنمو الاقتصادي عبر خفض البطالة والفقر وزيادة الإنتاجية لها انعكاسات ايجابية على المجتمع من خلال القضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع.

الاستنتاجات:

(١) – الإدارة الديمقراطية في بعدها السياسي والاقتصادي هي توسيع المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وتحقيق التطور الاقتصادي.

(٢) ان نجاح الإصلاحات الاقتصادية يرتكز على بناء المؤسسات التي تصدر التشريعات القانونية القادرة على ادارة الموارد بأفضل صورة من خلال مكافحة الفساد والتوزيع العادل للثروات. وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في ادارة المؤسسات وصنع القرار له تأثير إيجابي على التطور الاقتصادي.

المصادر:

١- خلدون، النفيسي، مفهوم الطوبائية الجديدة، في دول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر. الغرب الاسكوى، نيويورك، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

٢- اليسار، سروع، الحكم الرشيد والتحقيق من حدة الفقر والمجتمع المدني في دول الحكم الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، الأسكوى، نيويورك ن ط١، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

٣- جون د. سوليفان. الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للإصلاح السياسي والاقتصادي، إصدار مركز المشرعات الدولية الخاصة. شباط / فبراير، ٢٠٠٤. http:// www.net.org/mena/ar/Documents/pdf

٤- اليسار، سروع، مصدر سابق. ص ٢٢١.

٥- أسماعيل الشطي، الديمقراطية كالية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (٣١٠). بيروت / ٢٠٠٤، ص ٧٨ -٨١.
٦- اليسار، سروع، مصدر سابق، ص ٢٢١٠.
٧- جون د. سوليفان. مصدر سابق، ص ١١.
٨- ديدي ولد السالك. الحماية الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مقدامة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (٣٥٦)، بيروت، ١٠، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
٩- خلدون النفيسي. مصدر سابق، ص ٤٨.
١٠- زايري بالقاسم. تحسين أدارة الحكم ومحاربة الفساد شرط التنمية المستدامةفي الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٥٨)، ٢٠٠٨/١٢، ص ٥٧.
١١- زايري بالقاسم. المصدر السابق، ص ٥٧.
١٢- وجدان فالح حسن. نمط أدارة الحكم في العراق وإثاره السياسية الاقتصادية للمدن (١٩٢١ -٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص ٢٢.
١٣- جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح، مركز المشروعات الدولية الخاصة. ٢٠٠٧ ن ص ٤١.
http:// www.net.org/mena/ar/Documents/pdf
١٤ - جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح، مركز المشروعات الدولية الخاصة. ٢٠٠٧ ن ص ٤٢.
١٥- جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح، مركز المشروعات الدولية الخاصة. ٢٠٠٧ ن ص ٤٥.
١٦- أكرم عبد العزيز. الإصلاح المالي. بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل. بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٧.
١٧- عبد المعظم سعيد. ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر. سلسلة العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠٠٧. ص ١٤ -١٥.
١٨- أسامة الغزالي حرب. الإصلاح من الداخل. مجلة السياسة الدولية. العدد (١٥٦). القاهرة. ٢٠٠٤. ص ٧.
١٩- محمد عبد الشفيع عيسى، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر. في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٩٩. ص ٢٧٥.
٢٠- بالقاسم عباس. التثبت والتصحيح الهيكلي. مجلة جسر التنمية. سلسلة دوريات تعني بقضايا التنمية. العدد (١٣١) أيار. ٢٠٠٤. حتى على الموقع الالكتروني www.arab.api.org/elerelop-
٢١- محمد عبد الشفيع عيسى. مصدر سابق. ص ٢٧٥.
٢٢- محمد عبد الشفيع عيسى. مصدر سابق. ص ٢٧٦.
٢٤- مصطفى محمد عبد الله. التصحيحات الهيكلية والتحول الى أقتصاد (السوق في البلدان العربية. الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية. بحوث الندرة الفكرية التي نظمها. المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط. الجزائر. إصدار دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٩٩. ص ٣١.
٢٥- مصطفى محمد عبد الله. مصدر سابق. ص ٣٢-٤١.
٢٦- نجيب عيسى. سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط. الجزائر إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص ٤٦٦.
٢٧- نجيب عيسى. مصدر سابق. ص ٤٦٦ – ٤٦٧.
٢٨- نجيب عيسى. مصدر سابق. ص ٤٦٧.

٢٩- عثمان سراج الدين، فتح الرحمن. نحو ضمان المشاركة الشعبية في التنمية. مجلة المستقبل العربي. العدد (٣٤٣). بيروت. أيلول. ٢٠٠٧. ص ٧٦.

٣٠ – د. بشير محمود الخضر. النمط البنيوي – الحليقي. في القيادة السياسية العربية والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١، ٢٠٠٥. ص ٤٥٢.

٣١- حسن نافعة. دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (٣١٠) بيروت، ١٢/ ٢٠٠٤، ص ٩٣.

٣٢- جورج مروى ستات. تكلفة الفساد. مركز الممنوعات الدولية الخاصة على الموقع الالكتروني:
www.cipe-arabia.arq/pdfhelp.asp

٣٣- حسن نافعة. مصدر سابق. ص ٩٤.

٣٤- إسماعيل الشطي. مصدر سابق. ص ٨١.

٣٥- – إسماعيل الشطي. مصدر سابق. ص ٨٢.

٣٦- طاهر المصري. ملاحظات حول الإصلاح والديمقراطية. في الإصلاح في العالم العربي. الإمكانات والعوائق لسناريو الازدهار. تحرير هاردي أوستري، تتشر كونراد أدناروا الألمانية. بالتعاون مع مركز القدس للدراسات السياسية. ٢٠٠٧، ص ٤٥.

٣٧- ديدي ولد السالك. الممارسة الديمقراطية مدخل الى تنمية عربية مستدامة مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد (٣٥٦). بيروت. ١٠/ ٢٠٠٨، ص ٢٨.

٣٨ ديدي ولد السالك. مصدر سابق. ص ٢٩ – ٣٠.

٣٩- ديدي ولد السالك. مصدر ابق. ص ٣٠ -٣١.

٤٠ – د. عبد الوهاب حميد رشيد. التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. دراسات المدى. دمشق. ٢٠٠٣. ص ٨٨-٨٩.

٤١- محمد سمير الهباب. برامج التكيف الهيكلي للزراعة في أطار الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة. بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط. الجزائر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ط١، ١٩٩٩. ص ١١٦.

٤٢- فتحي العفيفي. الخليج العربي، التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية. دراسة في تحرير الأقطار. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٩٧). بيروت. ٢٠٠٣، ص ٤٨.

٤٣- لاسكندر شكولنكوف. الفرص الاقتصادية الضائعة بين حكومات منتخبة والسياسات غير الديمقراطية. مركز المشروعات الدولية الخاصة.العدد (١٢)٢٥/ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٣٠.

الموقع الالكتروني: www.cipe.arabia.irg/pdfhelp.asp

٤٤- جون هاورد. الحرية التجارية والتنمية الاقتصادية. مركز المشروعات الدولية الخاصة على الموقع الالكتروني:
www.cipe.arabia.irg/pdfhelp.asp

٤٥- طاهر صميدي كنعان. الاقتصاد السياسي للحرية والتنمية الإنسانية، في أصلاح العالم العربي والإمكانيات والعوائق لسيناريو الازدهار. نشر مؤسسة كونراد أدناروا. ألمانيا بالتعاون مع مركز القدس للدراسات السياسية. عمان. ٢٠٠٦. ص ٥٤.

٤٦- أندروا ريتشارد. استمرارية الديمقراطية في الدول النامية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية. مركز المشروعات الدولية الخاصة، على الموقع الالكتروني www.cipe.arabia.irg/pdfhelp.asp

٤٧- لاسكندر شكولنكوف. المصدر السابق. ص ٤٧.

٤٨- طاهر صميدي كنعان. المصدر السابق. ص ٥٤.

٤٩ – لاسكندر شكولنكوف. المصدر السابق. ص ٢٧